A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/4/116
18 December 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيـــذ قـــرار الجمعيـــة العامـــة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المعنون "مجلس حقوق الإنسان"

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣

١- اعـــتمد مجلس حقوق الإنسان، في جلسته الثانية المعقودة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، القرار دإ-١/١ الذي قرر فيه "إرسال بعثة لتقصي الحقائق على نحو عاجل يترأسها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧". ولو أن اختصاصات لجنة تقصي الحقائق لم توضح إلا أنه كان من الجلي في الســياق أن بعثة تقصي الحقائق قد أنشئت لبحث الوضع الوقائعي في غزة إثر بداية "عملية أمطار الصيف" التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية، وتقديم تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال هذه العملية.

٢- وفي ٧ تمـــوز/يولـــيه اجتمعـــتُ مع رئيس مجلس حقوق الإنسان ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنســـان ومـــع موظفيهما قصد تنفيذ هذا القرار. وقد اتفق الجميع على أنه يكون من الضروري الحصول على موافقة حكومة إسرائيل للقيام بهذه البعثة كما طلبت ذلك الجمعية العامة في الفقرة ٦ من قرارها ٥٩/٤٦ المعنون "الإعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين". وتحقيقاً لهذه الغاية، تم الاتفاق على أن يتصل الرئيس بسفير إسرائيل للحصول على هذه الموافقة على أساس مذكرة بشأن البعثة المقترحة يعدها المقرر الخاص.

٣- وفي ١٠ تمـــوز/يولـــيه ٢٠٠٦ قدّمتُ هذه المذكرة إلى الرئيس وإلى المفوضة السامية مبيناً أهداف البعثة وتوقيـــتها ومدتهـــا وتشـــكيلتها، فضلاً عن مقترحات بالأماكن المراد زيارتها والأشخاص المراد التشاور معهم.

واقترحت المذكرة أن تزور البعثة "الأراضي الفلسطينية المحتلة في أقرب وقت ممكن، ومن الأفضل أن يكون ذلك قبل نهاية تموز/يوليه".

٤- والتقى رئيس مجلس حقوق الإنسان بعد ذلك بقليل بسفير إسرائيل وطلب موافقة حكومة إسرائيل على البعثة. وأخبرني الرئيس لاحقاً بأن السفير كان قد أشار إلى أنه سيطلب تعليمات بهذا الخصوص من حكومة إسرائيل وسيعطي رده في أقرب وقت ممكن.

٥- ثم مضيت بعد ذلك لتشكيل بعثة تقصي الحقائق. واتصلت بضابط أمن عسكري وخبير في الصحة العامة للانضمام إلى البعثة تحت قيادتي. ووُضعت الترتيبات للاستعانة بخدمات موظَفيْن من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وموظف أمني ومترجمين شفويين. وكان من المقرر أن تدوم البعثة ما بين ٧ و١٠ أيام.

٦- وبمرور الأيام صرت قلقاً لأن رئيس مجلس حقوق الإنسان لم يتلق أي رد من حكومة إسرائيل. وفي يوم الثلاثاء ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ تحدثت مع الرئيس الذي أخبرني بأنه كان قد طلب من السفير مدّه برد قبل ٢٠ تموز/يوليه. وأخبرني الرئيس في وقت لاحق بأن السفير كان قد قال له إن حكومة إسرائيل تحتاج إلى مزيد من الوقت لاتخاذ قرارها.

٧- وفي ٢١ تموز/يوليه، وجّه الرئيس رسالة إلى السفير طلب فيها رداً على طلبه الحصول على الموافقة على البعثة قبل ٢٤ تموز/يوليه، وإلا فإنه سيضطر إلى إخبار أعضاء المجلس بذلك. وعلى حد علمي لم يتلق الرئيس أي ردٍ على هذه الرسالة.

٨- ومرت الأيام والأسابيع دون تلقي أي رد من سفير إسرائيل. وعلى الأقل لم يصل إلى علمي تلقي أي رد من هذا القبيل. وبالتالي كتبت في ٨ آب/أغسطس رسالة إلى الرئيس (أرفقت صورة منها إلى المفوضة السامية والمشاركين في تقديم القرار دإ-١/١) قلت فيها ما يلي:

"لقد انتظرنا لأكثر من شهر لتلقي رد من حكومة إسرائيل. وإني أعتقد أنه لم يعد أمامنا أي خيار بديل سوى تفسير تقصير حكومة إسرائيل عن الرد بأنه رفض. وفي رأيي، علينا أن نخطر حكومة إسرائيل بأن هذا هو الموقف وأنه عليكم أن تبلغوا مجلس حقوق الإنسان وفقاً لذلك.

....

وأطلب منكم التكرّم بإخبار مجلس حقوق الإنسان بأنه لا جدوى في رأيي من الإصرار على بعثة تقصي الحقائق المطلوبة في ٦ تموز/يوليه، بما أن حكومة إسرائيل قد بيّنت بشكل واضح جداً، بتقصيرها عن الرد على طلبكم، أنها لن تُعطى الإذن بزيارة بعثة لتقصي الحقائق".

٩- ولم أتمكن بالتالي من قيادة بعثة لتقصي الحقائق تزور الأراضي الفلسطينية المحتلة في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٦ كما طلب ذلك مجلس حقوق الإنسان في قراره دإ-١/١. ومع ذلك فإنني قمت بتجميع تقرير عن الحالة في غزة، على إثر بداية "عملية أمطار الصيف" ومسائل أخرى تهم مجلس حقوق الإنسان في دورته

الاستثنائية في ٦ تموز/يوليه. وقد أدرجت هذا التقرير، الذي يستند إلى مصادر ثانوية وإلى زيارتي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها غزة) في الفترة من ٩ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في تقريري (A/HRC/2/5)، الذي نظر فيه مجلس حقوق الإنسان في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

١٠- وقد أبلغت مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر بأنني لم أتمكن من القيام ببعثة تقصي الحقائق المطلوبة نتيجة لتقصير حكومة إسرائيل عن الموافقة على البعثة.

١١- وقمت بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة من ١ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بصفتي مقرراً خاصاً معنياً بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولم أكن بحاجة إلى موافقة حكومة إسرائيل للقيام بهذه البعثة ولكني قمت، على سبيل المعاملة، بإخبار سفير إسرائيل بجنيف بزيارتي. وفي نفس الوقت أكدت له أنني لم أكن أنوي زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة تنفيذاً للقرار دإ-١/١ وإنما بصفتي مقرراً خاصاً. ووافقت حكومة إسرائيل طبقاً لذلك على تيسير زيارتي، كما كانت قد فعلت في الماضي، بمدي برسالة تشرح غرض زيارتي وتطلب من السلطات الإسرائيلية ذات الصلة تسهيل تنقلاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولئن كانت حكومة إسرائيل ترفض قبول ولايتي وبالتالي إقامة أية اتصالات معي على المستوى الحكومي أثناء زياراتي، إلا أنها سهلت تنقلاتي إلى حد كبير بمدي بالرسالة الوارد وصفها أعلاه.

١٢- ولدى زيارتي للأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة من ١ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر حققت في حالة حقوق الإنسان في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة. ويرد تقريري عن هذه الزيارة في الوثيقة (A/HRC/4/17). ولئن حققت في حالة حقوق الإنسان إلا أنني لم أقم بتقصي الحقائق للسببين التاليين. أولاً، لأن ذلك لم يكن الغرض من زيارتي. وثانياً، لأنني كانت تعوزني الخبرة للقيام بمفردي بمثل هذه المهمة.

١٣- ونتيجة ذلك أنني لم أستطع القيام ببعثة تقصي الحقائق التي طلبها المجلس في قراره دإ-١/١ نتيجة لتقصير حكومة إسرائيل عن الموافقة على هذه البعثة.

- - - - -